http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2235) السنة التاسعة- الأحد (28) آب 2011

جمعية الدفاع عن حرية الصحافة:

"قانون حقوق الصحفيين" يصادر حرية الصحافة و يقيّد العمل الإعلامي

□ بغداد / المدى

تعد جمعية الدفاع عن حرية الصحافة ، تمرير البرلمان لـ" قانون حقوق الصحفيين " ، بانه يعكس أرادة الطبقة السياسية والحزبية المشاركة في البرلمان والحكومة باعادة السيطرة على وسائل الاعلام وانهاء حرية الصحافة المكتسبة، واعادة انتاج اعلام سلطة مرة أخرى وليس اعلاما حرا .

وترى الجمعية ان تمرير القانون يؤكد ان البرلمان قد خالف أهم واجباته وهي صيانة الدستور والحفاظ على النظام الديمقراطي في البلاد ، لاسيما وان القانون يخالف بكثير من مواده النصوص الدستورية لاسيما المواد١٣ و١٤ و ٣٨ و٤٦ ، مايتيح لجمعية الدفاع عن حرية الصحافة والمؤسسات الاعلامية وجميع الصحفيين بل وحتى باقي شرائح المجتمع أستنادا على مبدأ المواطنة والمساواة الطعن في هذا القانون امام المحكمة الاتحادية . وعلى الرغم من ان الدستور لايعطي الحق لرئيس الجمهورية بنقض القوانين التي يصدرها البرلمان أو ردها ، لكن الجمعية كانت تأمل من الرئيس جلال طالباني بان يرفض التوقيع على القانون كنوع من الاحتجاج لاسيما وان واجبه هو السهر على الدستور وحمايته. وتعتزم الجمعية تقديم طعنها بالقانون بعد عطلة العيد لاسيما وانه دخل حيز التطبيق بعد توقيع رئيس الجمهورية ونشره بالجريدة الرسمية.

وترى الجمعية ان القانون تضمن مخالفات دستورية واخطاء في الصياغة التشريعية لا تليق بالتراث القانوني العراقي ولا تنسجم مع التوجه الديمقراطي للحكم ، لاسيما وان القوانين الرديئة هي أسوأ ألوان الاستبداد . واوضحت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة جملة ملاحظات منها :إذا كانت المخاطرُ التي تواجه فئة اجتماعية سبباً لتشريع قانون لحمايتها فان هذا سيوجب تشريع عشرات القوانين لحماية مختلف الفئات الاجتماعية إضافة للصحفيين كالعلماء وأساتذة الجامعة ومنتسبي قوى الأمن الداخلي والدفاع ورجال المرور وغيرهم وهذا ليس بمنطقي، فإذا أفردَ الصحفيون بهذه الحماية بسبب المخاَطر الظرفية المؤقتة التي واجهوها فان هذا سيخل بمبدأ المساواة بين العراقيين أمام القانون وفق المادة ١٤ من دستور جمهورية العراق.ب. إن حماية الفئات الاجتماعية المختلفة مكفولة بموجب القوانين العراقية النافذة كما أن تعويضهم عن الإصابات التي تلحق بهم جراء العمليات الإرهابية أو العسكرية أو غيرها مكفول بقانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩ فلا يستساغ إصدار قوانين جديدة في هذا الصدد. طالما ان هنالك قانوناً يخص نقابة الصحفيين العراقيين وهو قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ النافذ وطالما أن مشروع القانون محل الدراسة يخص شريحة الصحفيين فمن اللازم أن تقدم النصوص الإضافية على شكل تعديل للقانون النافذ وليس بقانون جديد.

كذلك أشرت جمعية الدفلع عن حرية الصحافة منها: أ.نص المادة ١/١ يعرف الصحفي بأنه "كل من يزاول عملاً صحفياً وهو متفرغ له"، وهذا يتعارض مع نص المادة ٦/١ من قانون نقابة الصحفيين كونها تعرف الصحفي بأنه المنتمي لها وبالتالي لضمان عدم تعارض النصوص وجب الإشارة بوضوح إلى إلغاء النص المتعارض مع الحكم الجديد، كما ان في تعريف الصحفي قصور كبير غير كاف لتعريف الصحفي تعريفا نافيا للجهالة قابل لشمول كافة من يعملون في مجال الصحافة والاعلام وكان الاجدر ان يكون (الصحفي هو كل شخص طبيعي يمارس مهنة الصحافة المقروءة او المسموعة او المرئية تحت هذا العنوان، ومتفرغا لها).ب .الفقرة ١ اوردت عبارة (عملا صحفيا) وهي تقتضي التعريف اي بيان معنى العمل الصحفي ونوعه لا ان تكون عبارة مبهمة اذ يفترض تعداد انواع العمل الصحفي تجنبا للاجتهاد .ت. اشترطت الفقرة ٢ من المادة ١ على المؤسسة الإعلامية ان "تكون مسجلة وفق القانون"، والملاحظ على هذه الفقرة انها لم توضح اي قانون يجب ان تسجل عليه ؟ اذ لا يوجد قانون مثل هذا النوع في العراق ، كما ان في ذلك تعسفا كبيرا على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي ، ناهيك عن النشاط الاعلامي عبر مواقع الانترنت والمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي وهي اكثر سعة في التداول الاعلامي في الوقت الحاضر والمستقبل .

كما ان في الدول الديمقراطية لاتشترط على المطبوعات مثل الصحف والمجلات التسجيل أو الحصول على اجازة ، وفقط القنوات الفضائية والارضية تأخذ اجازة في الحصول على الحزمة الترددية، وليس التسجيل كوسيلة اعلامية. وتستمر جمعية الدفاع عن حرية الصحافة بملاحظاتها لتصل الى ١٧ مادة .

الزراعة : قررنا تحويل أربع شركات ذاتية إلى هيئات ممولة

□ بغداد / المدى

اعلنت وزارة الزراعة، أمس السبت انها قررت تحويل اربع شركات ممولة ذاتيا إلى هيئات ممولة من الموازنة الوزارة المركزية بهدف تنشيط المشاريع الزراعية في البلاد .واعلنت الحكومة انها بدأت إعادة هيكلة ١٨٠ شركة عامة لتدخل مجال السوق العالمي من خلال تنفيذ خارطة طريق تستمر حتى عام ٢٠١٥ .وقال مهدي ضمد القيسي إن " وزارة الزراعة قررت تحويل أربع شركات من نظام التمويل الذاتي على هيئات ومديريات تمول بشكل مركزي بهدف توسيع المشاريع الأستثمارية في البلاد ".وتنتظر وزارة الزراعة اقرار قانونها في مجلس النواب لدعم مشاريعها الزراعية وتنظيم خططها السنوية . مضيفاً أن " الشركات التي تقرر تحويلها إلى هيئات ومديريات هي الشركة العامة للبيطرة والشركة العامة للبستنة والغابات وشركة العامة للمحاصيل الصناعية وشركة العامة لفحوصات التربة ".مبينا أن" وزارة الزراعة تمتلك الان شركتين تعتمدان على التمويل الذاتي وهي شركة العامة للتجهيزات الزراعية وشركة مابين النهرين وهي شركات مشمولة بإعادة الهيكلة والتنظيم ".يشار الى أن وزارة المالية حذرت في وقت سابق من استمرار "فقدان" الانتاج المحلي(الزراعي –الصناعي)، بعدما تراجع عمل الشركات والمعامل العراقية المملوكة للدولة والمشتركة والقطاع الخاص.

النقل توقع عقدا لإنشاء مسقفات حديثة

□ بغداد / المدى

أعلنت الشركة العامة للنقل الخاص التابعة لوزارة النقل، أمس السبت، توقيعها عقدا مع إحدى الشركات العامة لإنشاء مسقفات حديثة في مرائب بغداد والمحافظات بكلفة أكثر من خمسة مليارات دينار، مشيرة إلى أن المشروع سيغطي ٢١ مرابا في بغداد والمحافظات.وقال مدير الشركة عبد الله لعيبي باهض إن "الشركة وقعت عقدا مع إحدى الشركات العامة التابعة لوزارة النقل لإنشاء مسقفات في مرائب بغداد والمحافظات العراقية الأخرى"، مشيرا إلى أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ خمسة مليارات و٨٠٠ مليون دينار".

وأضاف باهض أن "المشروع سيغطي ٢١ مرابا في بغداد والمحافظات وبمساحة تبلغ ٢٢ ألف متر مربع وبمدة انجاز تبلغ ٩٠ يوما"، مبينا أن "المشروع سيكون على غرار ما تم تنفيذه من مسقفات في مرائب البياع وساحة الأمة وساحة العسكري حيث ستغطي مساحة المركبات وانتظار المواطنين".

وتابع باهض أن "المشروع سيقدم مسقفات متطورة لكافة المرائب الموجودة في بغداد والمحافظات لحماية المواطنين من حرارة الشمس، إضافة إلى نصب أعمدة إنارة تعمل على الكهرباء الوطنية ومولدة المرآب التي سيتم تجهيزها مع المسقفات، مع إدامة المناطق الخضراء في المرائب سعيا لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين".

وكانت وزارة التخطيط أعلنت في ٢٣ من شهر آب الحالي، عن تخصيص نسبة (٢٨,٩ ٪)من إجمالي تخصيصات قطاع النقل البالغة أكثر من ١٠٠٠ مليار دينار لقطاع الطرق والجسور التي تشمل طرق المرور السريع والطرق الشريانية التي تربط مراكز المحافظات والمنافذ الحدودية والطرق الثانوية والريفية. يذكر أن أغلب منشآت النقل في العراق المتمثلة في المطارات والموانئ والطرق وحتى المرائب يعود زمن إنشائها إلى نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي، وبعدها توقف بناء مشاريع النقل في العراق بسبب الحروب التي خاضها العراق.

عـــــــين

أصحاب الحل الثالث عربياً

■ عبد الخالق كيطان

تحدثنا بالأمس حول أصحاب الحل الثالث في العراق، أولئك الذين تمنوا إسقاط ديكتاتورية نظام صدام ولكنهم وقفوا ضد الحرب الأميركية التي تريد تحقيق ذلك. ومناسبة الحديث ما يجري عربيا، وتصاعد بعض الأصوات التي تدعو إلى رؤية مشابهة: مع إسقاط الديكتاتوريات العربية ولكن لسنا مع ما يجري.

في الحالة الليبية ثمة تدخل أجنبي مشابه بشكل ما للتدخل الذي حصل في العراق. وثمة نقطة أخرى متشابهة تمثلها فصائل المعارضة التي رحبت بذلك التدخل. وفي الحالة التونسية والمصرية والسورية والبحرينية واليمنية لم يكن ثمة تدخل مباشر، هنالك تدخل غير مباشر (البحرين: صارت مسرحاً لتدخل اقليمي واضح ضد السلطة أو معها). وبالنتيجة، فإن تلك التحركات بمجملها كانت تحركات شعبية، وفي كل الأحوال يردد أصحاب الحل الثالث أن دولتهم تختلف عن الدولة سين، لماذا؟ إليكم الأسباب، باختصار:

١. لأننا دولة مواجهة، وموقفنا واضح من الدولة العبرية.
٢. بسبب موقعنا الجغرافي الستراتيجي.
٣. بسبب الاطماع الغربية في بلادنا.
٤. بسبب التشابك الإثني والديني في بلادنا.
٥. بسبب التهديد الذي تمثله "القاعدة" في بلادنا، وما تمثله التيارات الأصولية من احتمال كارثي.
٦. حتى لا تتكرر التجربة العراقية في بلادنا (النهب والسلب والانفلات الأمني والحرب الطائفية التي استمرت لفترة).

ويستطيع المتابع أن يرصد مثل هذه الأسباب وهي ترد على ألسنة اصحاب الحل الثالث في تعليقاتهم الصحفية ومشاركاتهم في تغطية الأحداث العربية الساخنة. فالواحد منهم إذا كان يقيم في الدولة المقصودة بالنقاش يحرص على أن لا ينكر النظام الحاكم بسوء خوفاً من بطش ذاك النظام، وفي الوقت ذاته يطرح فرضيات الحل الثالث حتى يرضي الجمهور المعارض للنظام ذاته. وإذا كان يقيم في دولة ثانية تراه يتحدث عن الحل الثالث منطلقاً من فوبيا: الخوف من الحرية (بالاعتذار لاريك فروم)، والتغيير، بالضرورة. إنه يرفع صوته عالياً: كيف أوافق على ما يجري وهؤلاء (يقصد: الثوار في بلده أو البلد الشقيق)، بلا برنامج عمل!، في الحقيقة مثل هذه الجملة عسيرة الفهم بالنسبة لي.

إن أصحاب الحل الثالث العرب يريدون ثورة بمواصفات مخملية، رسولية، أسطورية. أما كيف، فإليكم الجواب:

أن يقوم الثوار بتنظيم أنفسهم فكرياً، يكتبون بياناً عن مشروعهم الوطني، رؤيتهم للدولة المستقبلية، وتتضمن بالطبع النظر إلى الدين والدنيا، الطوائف والقوميات، العلاقات الخارجية، الاقتصاد في البلاد، وما إلى ذلك. إنهم يطلبون من مجاميع من الشباب اليائس والمحطم والذي شبع من الوعود وملّ من الخراب وصور القائد الأوحد الذي لم يعرف غيره في حياته (لنتذكر أن العقيد القذافي على سبيل المثال يمسك بالسلطة في ليبيا منذ العام ١٩٦٩)، أن لا يبدأ ثورته قبل تنظيم نفسه فكرياً. وكيف ينظم هذا الحشد اليائس المذبوح بشعارات فارغة نفسه؟ كيف ينظم ملايين الشباب المصري الذين نزلوا إلى ميدان التحرير أنفسهم؟

إن الثورات الشعبية، كتلك التي تدور رحاها في بلادنا العربية، هي حدث مفصلي، لا يستند على تلك القواعد والرؤى التي يطالب بها أصحاب الحل الثالث. هذه الثورات تمثل جدلية تاريخية، بمعنى أن حدوثها أمر لا يمكن الوقوف أمامه، أو محاولة تجنبه، وهي ثورات ستستمر، وستقضي بشكل نهائي على الأنظمة التقليدية الديكتاتورية في منطقتنا بغض النظر عن النموذج الذي ستقدمه فيما بعد. الثورات الشعبية، مثل تلك التي نعيشها اليوم، لا يمكن النظر إليها كما لو كان منظموها أعضاء في حزب سياسي معارض له رؤيته الخاصة للبلاد... إنها لا أكثر ولا أقل من غضب يتراكم. وفي حالات تراكم الغضب في النفس أنت أمام خيارين: إما أن تطلق غضبك إلى الخارج أو تكبته في نفسك فتنتحر!

جمهورية العراق - محافظة ميسان
قسم العقود الحكومية
إعلان مناقصة رقم (١٦٠) لسنة ٢٠١١
إنشاء ارصفة وجزرات وتبليط/ مديرية بلديات ميسان/ تنمية الاقاليم/ ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن موازنة تنمية الاقاليم/٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الشروط والمتطلبات الفنية والتعليمات إلى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد علما إن آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الخميس المصادف ٢٠١١/٩/١٥ الساعة الثانية عشر ظهراً وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني إذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل إلى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
- الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
- يكون العطاء نافذاً لمدة ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
- تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول لثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الاقاليم على ان تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	التبويب	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	إنشاء أرصفة وجزرات وتبليط كورنيش حي المعلمين والصناعة والزهراء والسراي/ قضاء المجر الكبير	مديرية بلديات ميسان	٩-١٧-١-٥٢	٣٦٠ يوم	الخامسة/ انشائية

للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
web site: www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail: contractsdivision@yahoo.com

علي دواي لازم
محافظ ميسان
٢٠١١/٨/٢٧

جمهورية العراق - محافظة ميسان
قسم العقود الحكومية
إعلان مناقصة رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١١
فتح شوارع/ مديرية بلديات ميسان/ تنمية الاقاليم ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعادة إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن خطة تنمية الأقاليم/٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الكشف الغير مسعر والشروط والمواصفات والتعليمات إلى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد علما إن آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الخميس المصادف ٢٠١١/٩/٨ الساعة الثانية عشر ظهراً وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني إذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل إلى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
- الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
- يكون العطاء نافذاً لمدة ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
- تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول لثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الاقاليم على ان تقدم تأمينات حسن التنفيذ بنسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	مدة التنفيذ	التبويب	الدرجة والتصنيف
١	فتح شوارع حي المعلومين وحي الخليج/ ناحية المشرح	مديرية بلديات ميسان	٦٠ يوم	٩-١٧-١-٥٢	العاشرة/ انشائية

للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
web site: www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail: contractsdivision@yahoo.com

علي دواي لازم
محافظ ميسان
٢٠١١/٨/٢٧

جمهورية العراق - محافظة ميسان
قسم العقود الحكومية
إعادة إعلان مناقصة رقم (١٤٥) لسنة ٢٠١١
شراء آليات/ تنمية الاقاليم ٢٠١١

تعلن محافظة ميسان/ قسم العقود العامة الحكومية عن إعادة إعلان المناقصة المدرجة تفاصيلها في أدناه ضمن خطة تنمية الأقاليم/٢٠١١ فعلى الراغبين في الاشتراك في المناقصة مراجعة لجنة تسليم العطاءات في ديوان محافظة ميسان لغرض الحصول على نسخة من الكشف الغير مسعر والشروط والمواصفات والتعليمات إلى مقدمي العطاءات مقابل دفع مبلغ قدره (١٠٠,٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد علما إن آخر موعد لغلق المناقصة هو يوم الخميس المصادف ٢٠١١/٩/٨ الساعة الثانية عشر ظهراً وتسلم العطاءات في ديوان المحافظة في قسم العقود العامة الحكومية في الطابق الثاني إذا صادف آخر موعد لتسليم العطاءات عطلة فيؤجل إلى اليوم الذي يليه.

ملاحظة:
- الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.
- يكون العطاء نافذاً لمدة ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ غلق المناقصة.
- تقديم تأمينات أولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء بموجب صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول لثلاثة أشهر من تاريخ غلق المناقصة وصادر من احد المصارف العراقية المعتمدة والمعنون الى محافظة ميسان/ تنمية الأقاليم على ان تقدم نسبة ٥٪ من كلفة المقاولة ومن ضمنها مبلغ الاحتياط العام عند رسو المناقصة.

ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	مدة التنفيذ	الدرجة والتصنيف
١	شراء آليات إلى مديرية الموارد المائية/ ج٢ في ميسان	مديرية الموارد المائية/ ميسان	١٢٠ يوم	هوية غرفة تجارة ممتازة او هوية استيراد وتصدير

للمزيد من المعلومات زيارة موقع محافظة ميسان
web site: www.maysan.gov.iq
للاستفسار يرجى مراسلتنا عبر البريد الالكتروني لقسم العقود الحكومية في المحافظة
E-mail: contractsdivision@yahoo.com

علي دواي لازم
محافظ ميسان
٢٠١١/٨/٢٧

إعلان المناقصة رقم (٢٠١١/١٤)
نقل حاويات من ميناء ام قصر الى غرب القرنة/ مأخذ المياه

يسر شركة المشاريع النفطية هيئة مشاريع الجنوب دعوة كافة المقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصة وفق الشروط والتفاصيل ادناه:-

يوضع العطاء في ظرف مغلق ويكتب عليه اسم المناقصة ويوضع في صندوق العطاءات في موعد اقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١١/٩/١١.

١- محافظة البصرة/ هيئة مشاريع الجنوب/ شركة المشاريع النفطية/ قرب مصفى البصرة في الشعيبة.

٢- يرفق مع العطاء الوثائق التالية:

٢-١ تأمينات اولية بمقدار ١٪ من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان باسم مقدم العطاء وسيهمل العطاء الذي لم ترفق به التأمينات الاولية.

٢-٢ كتاب التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب.

٢-٣ وصل شراء المناقصة.

٢-٤ عقد مشاركة من كاتب العدل في حالة التقديم لأكثر من شخص.

٢-٥ هوية تسجيل المقاولين نافذة المفعول او هوية غرفة التجارة.

٢-٦ بطاقة سكن.

٢-٧ قائمة بالاعمال المماثلة مصدقة من الجهات المستفيدة (ان وجدت).

٢-٨ تقديم الحسابات الختامية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني لآخر سنة مالية.

٢-٩ وثائق تأسيس الشركة.

٣- تشترى العطاءات من الدائرة الوارد عنوانها في اعلاه وبمبلغ (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار غير قابل للرد.

٤- على المقاول الذي يقبل عطائه الحضور خلال يوم واحد من تاريخ تبليغه بقرار الاحالة لغرض توقيع العقد.

٥- على المقاول قبل المباشرة بالعمل تقديم ضمان التنفيذ بموجب شروط المقاولة وإذا امتنع المقاول عن ذلك فللدائرة حق سحب العمل ومصادرة التأمينات الاولية دون الحاجة الى أي إجراء قانوني آخر.

٦- ان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات او أي عطاء آخر ولها الحق في إلغاء المناقصة دون ان يكون لمقدمي العطاءات حق المطالبة بأية تعويضات.

٧- على مقدم العطاء قبل تقديم عطاءه إجراء التحريات الكافية عن طبيعة العمل والظروف المحيطة به.

٨- على مقدم العطاء التوقيع على كل ورقة او وثيقة في العطاء المقدم من قبله.

٩- يبقى العطاء نافذاً وملزماً لمقدم العطاء ولمدة (٩٠) يوماً من تاريخ غلق المناقصة.

يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الإعلان.

عـ. نهاد احمد موسى
المدير العام